المحاضرة الثامنة

بريتون وودز والنظام الاقتصادي الدولي

لقد كانت نهاية الحرب العالمية الثانية بداية مرحلة جديدة عرفت هي الأخرى تغيرات اقتصادية عميقة، كان أهمها انتقال مركز القيادة للاقتصاد العالمي من بريطانيا إلى الولايات المتحدة الأمريكية، فقد خرجت بريطانيا مع الحلفاء الأوروبيين من الحرب وفي ذمتهم ديون كثيرة للولايات المتحدة التي أصبحت بمثابة الدائن الرئيسي لمعظم دول العالم وصاحبة أكبر رصيد من الذهب ومالكة لمعظم الاستثمارات المباشرة في مختلف دول العالم. وبدأت الولايات المتحدة الامريكية تنظر إلى عالم تزول منه العوائق ليكون سوقا دولية متسعة، ويكون لها فيها حرية الحركة في الاستثمار وفي التجارة الدولية في جميع أرجاء العالم. ولكي يتحقق ما كانت تسعى إليه الولايات المتحدة، كان من الضروري أن يقوم نظام اقتصادي دولي مستقر يضمن لها ذلك. وهذا ما حصل في مؤتمر بريتون وودز الذي انعقد بدعوة من الولايات المتحدة، حيث اجتمع ممثلو 44 بلدا بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية، لإرساء دعائم وأسس نظام اقتصادي دولي جديد، وذلك في عام 1944 بضاحية بريتون وودز بالولايات المتحدة.لمحاولة ايجاد الصيغة الملائمة لإدارة النظام الاقتصادي الدولي بأركانه الثلاث: النقدي، التمويلي، التجاري.

الركن الأول: النظام النقدي الدولي ومؤسسته صندوق النقد الدولي

ناقش المؤتمر في هذا الركن قواعد السلوك النقدي التي يتعين الإمتثال لها في الفترة المقبلة، وقد تم مناقشة مشروعان لإنشاء مؤسسة نقدية دولية، الأول من الاقتصادي الانجليزي (Keynes) ، والثاني قدمه المساعد الأول للكاتب الأمريكي للخزانة (Harry Dexter Hwite)*. لقد جاء مشروع هذا الأخير معبرا عن المواقف الأمريكية المتعلقة بتحرير المبادلات، وبعث التجارة العالمية، وتفكيك الإجراءات الحمائية،كما ركز على التعاون الدولي في ميدان النقد بإنشاء صندوق يعمل على منع العودة إلى العمل بسياسات النقد غير المؤسسة على التعاون. ومن الأفكار الرئيسية لمشروع (Hwite) تثبيت سعر صرف العملات الوطنية للبلدان الأعضاء في الصندوق، وتحديدها بوزن ثابت من الذهب أو من الدولارات الأمريكية ولا يمكن تغيير سعر صرف أي عملة وطنية إلا بموافقة أغلبية أعضاء الصندوق. أما مشروع (Keynes)، فقد اقترح إنشاء مؤسسة نقدية دولية تسمى اتحاد المقاصة الدولية، تكون مهمتها مثل البنك المركزي داخل الدولة وما يقوم به من عمليات المقاصة وتسهيل خلق الائتمان ومحاولة التقليل من الآثار الانكماشية الناتجة عن الطلب العالمي على أن تكون لهذا الاتحاد صفة فوق الوطنية، حيث تعلو سلطته سلطة البلدان الأعضاء، كما اقترح خلق عملة دولية جديدة هي البانكور، تتحدد قيمتها بوزن معين من الذهب قابلة للتعديل في أي وقت تبعا للحاجة، ويكون

* **Harry Dexter Hwite**(1892-1948): خبيرً اقتصاديٌّ أمريكيٌّ ومن كبار المسؤولين في وزارة الخزانة الأمريكية.

حساب كل بلد في اتحاد المقاصة بهذه العملة، كما يجب على كل بلد أن يحدد سعر صرف عملته بالبانكور، ولا يجوز تغيير هذا السعر إلا بموافقة الاتحاد.

وبعد كثير من المفاوضات في ظل الظروف الصعبة التي صاحبت فترة الحرب العالمية الثانية، وافق المجتمع الدولي على مشروع (Hwite)، وهو إنشاء صندوق النقد الدولي يشرف على نظام نقدي يرتكز على الذهب والدولار الأمريكي، حيث يتم تثبيت عملات العالم الرأسمالي عند أسعار صرف محددة على الدولار الأمريكي، الذي كان يتعين تثبيت سعره على الذهب بسعر 35 دولار للأونصة[*]. وكان يتعين على كافة الدول الأعضاء أن تلتزم بأسعار صرف ثابتة ولا تجر أي تغيير إلا بموافقة صندوق النقد الدولي. ومن أهم العوامل التي دفعت بالدولار الأمريكي ليحتل المكانة الرئيسية في هذا النظام:

- احتفاظ الولايات المتحدة الامريكية بحوالي 70% من مخزون الذهب في العالم؛
- قوة وحجم الاقتصاد الأمريكي بالنسبة للاقتصاد العالمي سواء من حيث الانتاج أو الأهمية النسبية في التجارة الدولية؛
- التزام الولايات المتحدة الأمريكية بقابلية تحويل الدولار إلى ذهب لأي دولة تطلب ذلك عند السعر المحدد (35 دولار للأونصة)؛

مهمة صندوق النقد الدولي: هو المؤسسة المشرفة على النظام النقدي الدولي بموجب ما توصل اليه في بريتون وودز 1944. وفي 27 ديسمبر 1945، صادق 29 بلدا على اتفاقية تأسيسه بنحو نهائي، وفي مارس 1946 عقد أول اجتماع لممثلي 34 بلد عضو في ولاية جورجيا الأمريكية، حيث تم تحديد مكان إقامة صندوق النقد الدولي وهي عاصمة الولايات المتحدة واشنطن، وباشر الصندوق أعماله في الأول من مارس 1947.

وبناءا على اتفاقية بريتون وودز يقوم صندوق النقد الدولي بوظيفتين أساسيتين:

- **الأولى، رقابية:** عليه أن يراقب تصرفات الدول الأعضاء فيما يكفل تحقيق الاستقرار لأسعار الصرف والعمل على منع المنافسة بين الدول الاعضاء فيما يتعلق بتخفيض قيم عملاتها. بمعنى لا يمكن لأي دولة عضو أن تقوم بتعديل سعر صرف عملتها إلا بموافقة صندوق النقد الدولي.
- **الثانية، اقراضية:** من مسؤوليات صندوق النقد الدولي الأساسية منح القروض للبلدان الأعضاء التي تواجه موازيين مدفوعاتها[**] مشكلات تمويلية فعلية أو محتملة، و من المفروض أن تساهم هذه المساعدات المالية في دعم جهود البلدان الأعضاء لإعادة بناء احتياطاتها الدولية، واستقرار أسعار عملاتها، والاستمرار في تغطية مدفوعات الاستيراد واستعادة الأوضاع المواتية لتحقيق النمو القوي. وتمنح هذه القروض بناءا على طلب البلد العضو.

---

[*] الأونصة : هي احدى وحدات قياس الكتل، والأونصة كوحدة قياس المعادن النفيسة تساوي 31.1034768 غرام

[**] ميزان المدفوعات هو سجل محاسبي منتظم لكافة المعاملات الاقتصادية والمالية والدولية التي تتم بين المقيمين في دولة معينة والمقيمين في بقية دول العالم خلال فترة زمنية معينة. عادة ما تكون سنة.

الركن الثاني: النظام المالي الدولي ومؤسسته البنك الدولي للإنشاء والتعمير يهتم بحركة رؤوس الأموال بين الدول (انتقال رؤوس الأموال بين الدول على شكل استثمارات مباشرة وغير مباشرة، قروض، تحويلات وهبات ومساعدات.) وقد تم إنشاء البنك الدولي للإنشاء والتعمير كمؤسسة دولية تشرف على هذا الركن، ضمن اتفاقية بريتون وودز 1944 والتي تقضي أن الانضمام لصندوق النقد الدولي شرط للسماح بالانضمام إلى البنك .

مهمة البنك الدولي للإنشاء والتعمير: المهمة الأساسية والأولى للبنك عند تأسيسه هي إعادة تعمير أوروبا المتضررة من الحرب وتوفير المناخ مناسب للاستثمار العالمي. وكانت أول قروضه عام 1947 والبالغة 497 مليون دولار متجهة إلى دول أوروبا الغربية لإعادة بناء وتعمير ما دمرته الحرب العالمية الثانية في هذه الدول. لكن برنامج إنعاش الاقتصاد الأوروبي كان يفوق امكانيات البنك الدولي في منح التمويل، ومن هنا كان تحرك الولايات المتحدة الأمريكية حيث أعلن وزير خارجيتها في 05 جوان 1947 مبادرة عرفت باسم "مشروع مارشال" وافق عليه الكونغرش الأمريكي في أفريل 1948 تحت اسم "قانون الانعاش الأوروبي"، وبلغ حجم التمويل الأمريكي لهذا المشروع 10 مليار دولار على أن تقوم هذه الدول بالاستيراد من الو.م.أ. ومن الأسباب الرئيسية وراء مشروع مارشال: الخطر الشيوعي؛ حماية الاقتصاد الأمريكي من خطر الانكماش؛ العمل على الإسراع بتحرير التجارة الدولية وإزالة القيود؛

– الخطر الشيوعي: إن استمرار الأوضاع الاقتصادية المنهارة في أوروبا هو تدعيم للحركات الشيوعية التي وجدت في هذه الظروف بيئة خصبة لدعوتها للنظام الاشتراكي. ومن هنا كان تحرك الو.م.أ التي أخذت زمام المبادرة في زعامة المعسكر الرأسمالي والدعوة إلى الاقتصاد الحر؛

– حماية الاقتصاد الأمريكي من خطر الانكماش: لقد كان الاقتصاد الأمريكي بحاجة الى مثل هذا المشروع فبعد دخول الو.م.أ الى الحرب سنة 1941 عرف الاقتصاد الامريكي انتعاشا كبيرا بسبب الطاقة الانتاجية الكبيرة التي أضيفت لأغراض الحرب دون أن تأثر على انتاجها المدني– بمعنى أن معظم الدول المتحاربة اضطرت إلى تحويل اقتصادها المدني الى المجهود الحربي غير أن الو.م.أ لم تقم بذلك بل أضافت للاقتصاد انتاج حربي دون الاقتطاع من الاقتصاد المدني– . وعندما انتهت الحرب وبدأت تصفية اقتصاد الحرب وتحويله إلى الانتاج المدني كان من الممكن الدخول في مرحلة الانكماش كما حدث بعد الحرب العالمية الأولى وأزمة الكساد 1929، فمع توقف الانتاج الحربي كان قطاع مهم من الاقتصاد الأمريكي مهدد بنقص الطلب عليه من الداخل والخارج، كما أن الو.م.أ لم تعان من مشاكل اعادة البناء لأنها لم تتعرض في أراضيها لأي اصابات أو تدمير مما قد يحتاج الى مجهود جديد لإعادة التعمير. وبذلك خرجت باقتصاد قوي في مواجهة عالم ضعيف من حيث القدرة على الانتاج والتبادل، ومن هنا كانت الدعوة الى تعمير أوروبا خدمة للاقتصاد الأمريكي. وذلك بتوفير اسواق جديدة له في فترة التعمير، ثم بعث شريك في المستقبل عندما تتم اعادة البناء.

– العمل على الاسراع بتحرير التجارة وإزالة القيود: فقد كان من الممكن أن تتجه أوروبا عند إعادة البناء إلى الأخذ بسياسات التقييد والرقابة التي عرفتها أثناء سنوات الحرب. ولكن جاء مشروع مارشال وعمل على ازالة القيود وتحرير التجارة وبذلك ساهم في وضع أساس النظام الاقتصادي الدولي القائم على حرية التجارة وحركة انتقال رؤوس الاموال.

وبعد منتصف الخمسينيات تحولت عمليات البنك إلى التنمية، حيث أصبح البنك الدولي يقدم قروض طويلة الاجل لتمويل المشروعات الانتاجية في المناطق الاقل نموا (الدول النامية) لتصحيح الاختلالات الهيكلية في موازين المدفوعات أعضائه.

الركن الثالث: النظام التجاري الدولي

النظام التجاري الدولي هو مجموعة القواعد والاتفاقيات والإجراءات التي تشرف على تدفقات السلع والخدمات بين دول العالم. ويعود التفكير في إنشاء اطار مؤسسي دولي للإشراف على سير النظام التجاري الدولي إلى مؤتمر بريتون وودز 1944، الذي تمخض عنه انشاء مؤسستين فقط هما الصندوق والبنك الدوليين حيث اختص الأول بالأمور النقدية المتعلقة بأسعار الصرف، أما الثاني فقد اختص بالأمور المالية المتعلقة بتمويل تعمير أوروبا والتنمية –كما سبق الذكر– أما فيما يتعلق بالأمور التجارية فقد فشل المؤتمر في الوصول الى المؤسسة التي تختص بالإشراف على سير النظام التجاري الدولي فتأخر هذا الركن عن الركنين السابقين.

في سنة 1947 احتمعت الدول الصناعية المتقدمة بشكل اساسي في ترتيبات خاصة عرفت باسم الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة (الجات)[†]

تنص هذه الاتفاقية عن تخفيض الضرائب الجمركية بصورة متبادلة على الواردات السلعية للدول المشاركة التي كان عددها 23 دولة، وأصبحت هذه الاتفاقية سارية المفعول في أول جانفي 1948، واستمرت خلال ثمان جولات في الاشراف على مفاوضات تحرير التجارة الدولية في السلع الصناعية باستثناء المنسوجات والملابس وانتهت الجولة الأخيرة جولة الأرجواي 1994 بموافقة 117 دولة على إنشاء منظمة التجارة العالمية لتتولى الاشراف بشكل كامل على التجارة الدولية.

ملاحظة: تجدر الاشارة إلى:

– أن هذا النظام الاقتصادي الدولي قد تأثر بالانقسام الايديولوجي بين المعسكرين الغربي و الشرقي، فقد رفضت المعسكر الاشتراكي الانضمام إليه؛

– أنشئ هذا النظام وفقا للمبدأ الرأسمالي الذي يحدد أصوات الدول الأعضاء على أساس مساهمتها أو حصصها في المنظمة الدولية وترتب عن ذلك سيطرة الدول الصناعية الكبرى وعلى رأسها الو.م.أ سيطرة كبيرة على النظام الاقتصادي الدولي منذ بدايته؛

أهم الوقائع الاقتصادية خلال الفترة (1970–1991)

لقد عرف الاقتصاد العالمي في ظل نظام بريتون وودز نموا مزدهرا بقيادة البلدان الرأسمالية، التي شهدت انتعاشا واضحا في تراكم رأس المال، وارتفاعا ملموسا في معدلات النمو الاقتصادي، ودرجة عالية من الاستقرار النقدي، ولكن و

[†] هي عبارة عن الأحرف الولى من التسمية الانجليزية للاتفاقية:

(GATT) : **G**eneral **A**greement on **T**ariffs and **T**rade

كان عقدي السبعينيات والثمانينيات من القرن العشرين فترة شديدة الاضطراب والتوتر، حيث تفاقمت المشاكل وبدأت الأزمات الواحدة تلو الأخرى. وفيما يلي استعراض(بشكل موجز) لأهم هذه الأزمات.

أولا– أزمة الدولار وانهيار نظام بريتون وودز. تعرض النظام النقدي الدولي الذي وضع في بريتون وودز في نهاية الستينيات وبداية السبعينيات من القرن العشرين إلى هزات عنيفة أظهرت ضعفه وخلقت أزمة ثقة بالدولار فاتجه الطلب أكثر على الذهب مما عرض الدولار لموجة من المضاربات الحادة دفعت بالولايات المتحدة الأمريكية إلى وقف شراء وبيع الدولار بالذهب بسعر 35 دولار للأوقية في 15 أوت 1971، وبذلك انهار نظام بريتون وودز وحصلت فوضى عارمة في أسواق الصرف الأجنبي. واستمرت الضغوط والاضطرابات في أسواق الصرف خاصة بالنسبة للدولار الأمريكي والجنيه الإسترليني والمارك الألماني والفرنك الفرنسي طيلة الفترة(1971–1975). أدرك الجميع ضرورة إعادة النظر في النظام النقدي الدولي، فتم عقد مؤتمر في جاميكا عام 1976 تم بموجبه إخراج الذهب من نظام النقد الدولي، وإنهاء عصر ثبات أسعار الصرف، حيث ساد العالم سياسات صرف مختلفة، فقد تم تعويم* بعض العملات، والبعض الآخر رُبِطَ بعملة واحدة أو بسلة من العملات. واستمر الدولار في مباشرة دوره كعملة الاحتياط الدولية.

ثانيا: أزمات الطاقة (صدمتي النفط 1973 و1979، والصدمة العكسية1986

ارتفاع أسعار النفط عامي 1973 و1979 أدى إلى:

– ارتفاع تكلفة الطاقة وفاتورة واردات البلدان الصناعية من حوالي 28 مليار دولار عام 1970 إلى 535 مليار دولار عام 1980 أي أنها ارتفعت بحوالي عشرين مرة.

– اختلال هيكلي جديد في موازين المدفوعات، عرفت البلدان النامية المصدرة للنفط فائضا في موازين مدفوعاتها، قابله عجز شديد لدى البلدان الصناعية المستوردة للنفط.

– حققت البلدان المصدرة للنفط فوائض مالية كبيرة في موازين مدفوعاتها إلا أن خطط التوسع في الإنفاق الاستثماري والاستهلاكي في تلك البلدان لم تستطع استيعاب هذه المقادير الكبيرة من الإيرادات، وهنا سارعت أجهزة ومؤسسات النقد العالمية إلى إعادة تدوير هذه الأموال إليها.

ولكن في عام 1986 تدهورت أسعار البترول (الصدمة العكسية) إلى ما يقارب 8 دولار للبرميل الواحد والواقع أنها بدأت رحلة هبوطها اعتبار من مارس 1983 مما لأدى إلى تدهور الأوضاع الاقتصادية للدول المصدرة للنفط ووقوع العديد منها في أزمة اقتصادية خانقة دفعتها إلى اللجوء إلى المؤسسات الدولية (الصندوق والبنك الدوليين) لطلب المساعدة المالية(الاقتراض).

ثالثا: أزمة الركود التضخمي، شهد العالم الرأسمالي بدءا من عام 1974 ظاهرة جديدة تمثلت في انخفاض معدلات النمو وارتفاع معدلات البطالة من جهة وارتفاع معدلات التضخم من جهة ثانية، عرفت بظاهرة الركود التضخمي، وتطورت هذه الظاهرة في أرضية متأزمة بفعل أزمة النظام النقدي الدولي 1971 و صدمات النفط 1973 و1979، واستمرت فترة طويلة من الزمن، حتى منتصف الثمانينيات.

---

* أي سعر الصرف العملة يتحدد بقوى العرض والطلب ويسمى نظام الصرف العائم أو المرن

رابعا: أزمة المديونية 1982 حين أعلنت المكسيك عدم قدرتها على الدفع، ثم تبعتها بلدان مدينة أخرى، حيث لم يستطع ستون بلدا من بين مائة بلد مدين الوفاء بالديون في مواعيدها. ولأن معظم ديون المكسيك وغيرها من البلدان النامية كانت راجعة لمئات البنوك المنتشرة في العالم وخاصة في الولايات المتحدة الأمريكية وبلدان أوروبا الغربية حدث ذعر شديد في الدوائر المالية العالمية، وقد أدركت الأطراف الرسمية في الولايات المتحدة الأمريكية وصندوق النقد الدولي بأن التوقف عن السداد يمكن أن يؤدي إلى انهيار تلك البنوك، مما يعرض النظام المالي العالمي لنتائج وخيمة. لهذا تدخل صندوق النقد الدولي واصبح له دور جوهري في إدارة هذه الأزمة لتمكين البلدان المدينة من رد ديون البلدان الدائنة .

خامسا: تحلل النظام الاشتراكي على النحو الذي تم التطرق له في محاضرة النظام الاشتراكي. و أصبح هناك نوع من الانفراد بالقمة القطبية الاقتصادية الواحدة فقد أصبحت الرأسمالية سيدة الموقف بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية. وبدأ الحديث عن نظام اقتصادي عالمي جديد.